جلسات تدريبية لتطوير أفكار الشباب

أقام بعض الشباب من مختلف المدن الليبية جلسات تدريبية لتطوير أفكارهم، وذلك استعدادًا لعرض المشاريع أمام لجنة التحكيم، بإشراف وزارة الشباب للمشاركين في «هاكاثون NAHMI» للشباب والتراث، رحلةٌ جمعت بين التعلّم والتعاون والابتكار، وذلك لحماية التراث وتحويله إلى أفكار وحلول مبتكرة ومستدامة.. وهذا الهاكاثون مضمن في مشروع NAHMI، المموّل من الاتحاد الأوروبي في ليبيا، وتنفّذه وزارة الشباب وجمعية بيوت الشباب الليبية، بالشراكة مع وزارة السياحة والصناعات التقليدية – ليبيا، ومصلحة الآثار الليبية.

وتقول الجهات المنظمة إن هذه الفعالية تفتح أبواب التنافس بين المبرمجين والمصممين والمبتكرين، وتدفعهم للتعاون المكثف على بناء حلول أو تطبيقات خلال وقت قصير.

حملة لتعزيز الوعي بحماية الأطفال ضد مخاطر التقنية

أطلق مكتب حماية الأسرة والطفل التابع لوزارة الداخلية حملة توعية حول الوعي لحماية الأطفال ضد مخاطر الاستخدام السيئ للتقنية.

حيث شددت الحملة على حق كل طفل أن يتعلم كيف يحمي نفسه في العالم الرقمي، وأن يعرف أن كلمة المرور سر، وأن الصور والمعلومات الشخصية ليست للنشر أو المشاركة مع الغرباء، وأن أي رسالة تُشعره بالخوف أو التهديد أو تطلب منه إخفاء أمر عن أسرته تستوجب التوقف فورًا وإبلاغ شخص بالغ يثق به، وأن يدرك الطفل أن طلب المساعدة ليس ضعفًا، بل هو شجاعة تحميه من الاستغلال والابتزاز والتنمر الإلكتروني.. كما أطلق المكتب شعارًا حول مسؤولية الحماية، تهدف للتأكيد على أن بناء طفل واعٍ رقميًا مسؤولية مشتركة بين الأسرة، المدرسة والمجتمع.

في زمن باتت فيه الخصوصية عرضة للانتهاك

باع هاتف زوجته.. فتعرّض للابتزاز

في ظل التحديات الاقتصادية التي تعيشها كثير الأسر، قد يجد البعض نفسه مضطرًا لاتخاذ قرارات صعبة، حيث تضعه هذه القرارات في مواقف صعبة تصل إلى حد المخاطر، وقد ينتج عن سلوك غير حذر لأحد أفراد الأسرة ردود أفعال تطال خصوصيته وتقتحم بيته، وتسبب تأثيرات سلبية على النظام الأسري والدخول في محاذير صعبة ونتائج وخيمة تحول بعض أفراد الأسرة إلى ضحايا المستهترين والمتلاعبين ومنتهكي الخصوصية.. من ذلك، حادثة أثارت جدلًا واسعًا حول خصوصية الأفراد ومدى احترام الخصوصية الزوجية، وأيضًا حول كيفية حماية الأفراد من الوقوع في فخ الابتزاز. . في هذه القضية نعرض تفاصيل الواقعة إلى حالة المتضررين أنفسهم عندما يقعون ضحية الحاجة، والتي يتخذها المارقون عن القانون ذريعة لارتكاب أفعالهم المخالفة للقانون والمنافية للآداب، وخرقًا للمنظومة الأخلاقية.

تفاصيل القضية

أفاد قسم الإعلام الأمني بمكتب العلاقات العامة التابع إلى مديرية أمن طرابلس، أنه تلقى بلاغًا يفيد بتعرض مواطن للتهديد بنشر صور ومقاطع خاصة مقابل دفع مبلغ مالي، فتمكن أعضاء التحري بمركز شرطة أبوسليم من كشف ملابسات واقعة ابتزاز إلكتروني استهدفت أحد المواطنين عندما قام ببيع هاتف زوجته، حيث قام أعضاء التحري بإجراءات الاستدلال وجمع المعلومات، حيث أسفرت التحريات عن تحديد هوية المتورطين ورصد مكان تواجدهم خارج نطاق العاصمة، وبالاستدلال معهما أقرا بما نسب إليهما، واتخذت الإجراءات القانونية اللازمة، وإحالتهما إلى النيابة.. حادثة بيع هاتف الزوجة، وما تبعها من ابتزاز، تفتح بابًا للنقاش حول الأخلاق والمسؤولية في العلاقات الأسرية، وتطرح تساؤلات حول كيفية التعامل مع مثل هذه الحوادث في مجتمعاتنا، مع بعض المختصين في الجوانب الاجتماعية والقانونية.

الأستاذة «نورية خليفة» - اختصاصية اجتماعية: -

تأثير مثل هذه الحوادث على العائلة والزوجين ممكن أن يكون كبيرًا، وصل إلى فقدان الثقة بين الزوجين، وممكن أن يكون صعبًا أن يرجع، وممكن أن تؤثر على الاستقرار العائلي في خلق توترات في العلاقات داخل العائلة، ويتصاعد الأمر إلى الإصابة بصدمة نفسية قد تقع ضحيتها الزوجة عند الإحساس بالانتهاك، مما قد يولد ضغطًا اجتماعيًا على أفراد العائلة في حالة انتشار الخبر، بالإضافة إلى وجود حالة قلق دائم، وشعور الزوج بالندم والتوتر بسبب العواقب، كما هو الحال عند الأطفال أو الأهل الذين يمكن أن يتأثروا أيضًا.

لهذا لا بد من التعلم كيف تحمي الأسرة نفسها من هذه المخاطر، مثلًا بواسطة الحوار بين الزوجين، وضرورة الحديث عن الأمور المالية والقرارات المصيرية بينهما، أيضًا الحفاظ على الخصوصية وعدم مشاركة معلومات حساسة أو صور على الهاتف دون ضمانات أمان.

في حالة وجود مثل هذه الحوادث التي تتعلق بانتهاك الخصوصية، ضرورة التوجه للقانون إذا تعرض أحد لأي ابتزاز، وتبليغ الجهات المختصة على الفور.

أيضًا من الأمور المهمة جدًا في هذه الحالات المماثلة تأمين الأجهزة الإلكترونية الخاصة، ووضع كلمات مرور قوية على الأجهزة، وتفعيل خاصية «تتبع الهاتف» في حالة الضياع أو السرقة.

كتبت / فتحية الجديدي

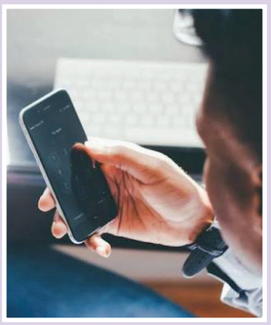

ضعف الوعي بقدرة المخترقين على استعادة الصور تعرض كثيرين للتهديد وتدخلهم في مشاكل لا حصر لها

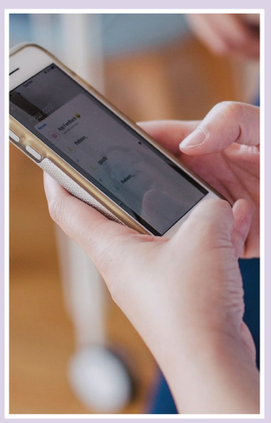

اشراقة

عاطف خترش

خودها بمرتبها

جملة تقال عندما يقرر هذا الشاب أن يتأهل ويختار شريكة حياته ويستقر، وفي حقيقة الأمر هذه الجملة فيها إجحاف وظلم نوعًا ما، وسنتطرق لهذا من خلال سرد المقالة. فالجميع يعلم أنه فعلًا الحياة المعيشية داخل المجتمع الليبي أصبحت صعبة مع ارتفاع الأسعار، وشُح السيولة، وبعض المصارف التي لا تعطي القيمة كلها نقدًا، وتسمح بصرف مبلغ معين، بالإضافة إلى أن ليست كل المحال التجارية تتعامل بالبطاقة المصرفية.

أما عن هذه الجملة التي تقال للشاب الليبي الذي قرر الزواج (خودها بمرتبها)، فهي المقصود بها الفتاة التي سيرتبط بها وتكون شريكة حياته، ولكن ماذا نقول عن الفتاة التي لا تملك راتبًا شهريًا من الدولة الليبية؟ أليس هي من حقها أيضًا أن يكون لها شريك حياتها وزوج واستقرار وبيت وأطفال؟ أما أن كل هذا لا يمكن أن يأتي طالما لا تملك راتبًا شهريًا، والأمر مقتصر على الحساب المصرفي.

ومن زاوية أخرى، لا ينبغي على هذا الشاب النظر إلى راتب زوجته والاعتماد عليه، طالما سلّمنا أنه هو قائد هذا المركب ورب العائلة، لاسيما وأنه في بداية الموضوع، وفي بداية التقدم إلى الزواج. لو افترضنا أن هذه القاعدة التي تسود داخل المجتمع صحيحة وعملنا بها، فماذا تفعل الفتاة التي لم يرزقها الله تعالى بوظيفة وراتبًا شهريًا؟ فبهذا الحال يعني أن كل الفتيات اللواتي لا يملكنَ راتبًا شهريًا لا يتزوجنَ، وغير مسموحٍ لهنَّ بذلك.

هذه الجملة أو المقولة التي تقال في هذه الحالات يجب الرد عليها إلى حين أن تختفي تمامًا داخل المجتمع الليبي، لأنها غير صحيحة بتاتًا، وفيها إجحاف وظلم ونوع من الطمع المادي، وغض البصر عن المواصفات الأخرى التي تمتلكها الفتاة من أخلاق عالية، ومن حسن سيرة وسلوك، ومن أدب، وغيره من المواصفات التي يتمناها أي شاب مُقبل على الزواج.

ومن حق هذه الفتاة التي لا تمتهن وظيفة وتتقاضى راتبًا شهريًا أن تحلم بزوج وبيت وعائلة واستقرار، والجزم تمامًا أن الأوضاع المعيشية الصعبة التي نعيشها الآن ليست مبررًا أن نختار البنات الموظفات فقط، هذا غير صحيح، ومما جعلنا نسلّط الضوء على هذه القضية من قضايا المجتمع ما لاحظناه باستمرار عندما يتقدم الشاب للزواج، فأول توصية له: (خودها بمرتبها)، وهذا غير صحيح وغير عادل.

سؤال يطرحه المتقاعدون

لماذا يتأخر ربط بعض المعاشات الضمانية عند التقاعد؟

صندوق الضمان الاجتماعي: لا يمكن إصدار قرار بربط المعاش إذا كانت البيانات غير مكتملة

هل بلغت سن التقاعد أو انتهت خدمتك، وتساءلت متى سيبدأ صرف معاشك؟ وهل تعتقد أن صدور قرار الإحالة إلى التقاعد يعني أن المعاش سيصرف مباشرة؟ وهل سبق أن سمعت من يحمل صندوق الضمان الاجتماعي مسؤولية تأخر ربط المعاش؟ وهل تعرف أن ملف التقاعد يمر بعدة مراحل قانونية وفنية قبل أن يصبح جاهزًا للصرف؟ وهل تعلم أن نقص مستند واحد أو تأخر جهة واحدة في استكمال الإجراءات قد يؤخر إنجاز المعاملة بأكملها؟ هذه الأسئلة يطرحها كثير من المضمونين كل يوم، وربما لا يجد بعضهم الإجابة الدقيقة إلا بعد أن تبدأ رحلة ملفه بين الإجراءات والمراجعات. والحقيقة أن ربط المعاش ليس إجراءً شكليًا، ولا قرارًا يصدر بمجرد انتهاء الخدمة، وإنما هو حق مالي وقانوني يخضع لضوابط دقيقة، هدفها حماية حق المضمون وضمان احتساب معاشه على الوجه الصحيح.

إعداد/ محمد عطية

منال البوصيري

الأمان.. وطن

هناك أشياء لا ندرك قيمتها؛ لأنها ببساطة موجودة في حياتنا بشكل اعتيادي، والأمان واحد منها .. نعيش تفاصيل يومنا ونعود إلى بيوتنا دون أن نتوقف كثيرًا عند هذا الشعور. لكن ما إن يهتز، حتى نكتشف أنه كان أساسًا لكل التفاصيل التي اعتدناها.. كثيرًا ما نختزل الأمان في وجود رجال الأمن أو انخفاض معدلات الجريمة، بينما هو أوسع من ذلك بكثير. الأمان هو أن يخرج الإنسان من منزله مطمئنًا، وأن يعود أطفاله من مدارسهم سالمين، وأن ينام وهو واثق بأن يومه المقبل لن يحمل له مفاجآت تقلقه أو تهدد استقراره.. غير أن للأمان وجوهًا أخرى لا تقل أهمية، فهو أمن غذائي يضمن للمواطن غذاءً صحيًا وآمنًا، وأمن دوائي يكفل توفر العلاج لكل من يحتاجه، وهو كذلك حق في تعليم جيد، ورعاية صحية كريمة، وسلع أساسية صالحة ومتوفرة بأسعار مناسبة. فهذه ليست مطالب ثانوية، بل مقومات حياة تحفظ كرامة الإنسان وتمنحه الشعور بأن وطنه يرعاه، ولا يتركه يواجه أعباء الحياة وحده.

وحين يتراجع هذا الإحساس، لا تضيع الممتلكات وحدها، بل تتراجع الأحلام أيضًا. يصبح الخوف رفيقًا يوميًا، وتتحول الطموحات الكبيرة إلى أمنيات بسيطة لا تتجاوز البحث عن الاستقرار.

فحين يتزعزع هذا الاستقرار، تذرو الرياح كل الأحلام المؤجلة، وتغدو لغة اليأس هي الصوت الوحيد الذي يتردد في أروقة الواقع، محولةً التطلع نحو الغد إلى خوف دائم. في تلك اللحظة، يبدأ العقل المبدع والروح الطامحة في التفكير بالرحيل، لا رغبة في الترحال، بل بحثًا عن أرض تمنحهما ما افتقداه من سكينة. وهكذا يُدفع خيرة أبناء الوطن نحو الهجرة قسرًا، فتتبعثر طاقاتهم في بلاد غريبة، ويخسر الوطن أغلى مقومات وجوده واستمراره: الإنسان.. كما أن الاقتصاد لا يزدهر في بيئة يسكنها القلق. فلا المستثمر يغامر برأس ماله، ولا صاحب المشروع يوسع عمله، لأن التنمية لا تنمو إلا في أرض يسقيها الاستقرار.

إن الأمان الحقيقي لا تصنعه الإجراءات الأمنية وحدها، بل تبنيه العدالة، ويحميه القانون، وتعززه مؤسسات تقدم خدماتها بكفاءة، ومجتمع يؤمن بأن كرامة الإنسان تبدأ من حقه في أن يعيش آمنًا على نفسه، وصحته، وتعليمه، ورزقه.. فالأوطان لا تُقاس بما تملكه من مبانٍ وطرق، بل بما تمنحه لمواطنيها من طمأنينة. وحين يشعر الإنسان أن حقوقه الأساسية مصونة، وأن حياته ولقمة عيشه ومستقبله في أيدٍ أمينة، يصبح الأمان حقيقة يعيشها، لا مجرد كلمة يرددها.

اكتمال ملف المستفيد من المعاش منذ البداية يختصر الوقت ويساعد على سرعة إنجاز المعاملة

سلسلة من الاجراءت

فعندما يرد ملف التقاعد إلى صندوق الضمان الاجتماعي، لا يبدأ صرف المعاش مباشرة، وإنما تبدأ مرحلة المراجعة والتدقيق للتأكد من اكتمال جميع المستندات، وصحة البيانات، ومدد الخدمة والاشتراكات، والقرارات الوظيفية، وكل ما له علاقة باستحقاق المعاش.

فالمعاش الذي سيصرف للمضمون قد يستمر مدى الحياة، وقد تمتد آثاره إلى المستحقين عنه بعد وفاته، ولذلك فإن الدقة في حتسابه ليست خيارًا، وإنما واجب يفرضه القانون.

مراجعة خاصة

وفي كثير من الحالات لا يكون سبب التأخير داخل صندوق الضمان الاجتماعي، كما يعتقد البعض، وإنما يكون بسبب عدم اكتمال ملف التقاعد منذ البداية، حيث د ترد بعض الملفات وهي تفتقر إلى مستندات أساسية، أو تحتوي على بيانات تحتاج إلى تصحيح أو مراجعة، أو قد تتأخر جهة العمل في استكمال إجراءات إنهاء الخدمة أو إرسال الوثائق المطلوبة، وهو ما يؤدي إلى توقف المعاملة حتى تستوفى جميع المتطلبات القانونية.

وقد تستوجب بعض الملفات مخاطبة جهات أخرى للتحقق من مدد الخدمة أو ضمها، أو مراجعة الاشتراكات، أو معالجة اختلاف في البيانات الشخصية أو الوظيفية. وهذه الإجراءات تحتاج إلى الوقت اللازم لأنها تتعلق بحقوق مالية لا يجوز تقديرها أو اعتمادها إلا بعد التحقق الكامل منها.

مسؤولية مشتركة

ومن المهم أن يعلم كل مضمون أن صندوق الضمان الاجتماعي لا يستطيع قانونًا إصدار قرار بربط المعاش إذا كانت البيانات غير مكتملة، أو إذا وجدت موانع قانونية أو فنية تستوجب المعالجة. فالتعجل في إصدار القرار قد يؤدي إلى احتساب معاش غير صحيح، أو إلى الإضرار بحقوق المضمون أو بحقوق الخزانة الضمانية.

وفي المقابل، فإن اكتمال الملف منذ البداية يختصر كثيرًا من الوقت، ويساعد على سرعة إنجاز المعاملة، ولذلك فإن مسؤولية سرعة ربط المعاش هي مسؤولية مشتركة تبدأ من المضمون نفسه، ثم جهة عمله، ثم صندوق الضمان الاجتماعي الذي يتولى دراسة الملف وإصدار القرار بعد استيفاء جميع الشروط القانونية.

بداية مرحلة جديدة

ويؤكد صندوق الضمان الاجتماعي أنه لا يتعامل مع ملف التقاعد باعتباره معاملة ورقية فحسب، وإنما باعتباره بداية مرحلة جديدة في حياة المضمون بعد سنوات طويلة من العمل والعطاء، ولذلك فإن كل مراجعة، وكل تدقيق، وكل إجراء يهدف في المقام الأول إلى حماية حقه وضمان حصوله على المعاش الذي يستحقه وفقًا للقانون.

ولهذا فإن رسالة صندوق الضمان الاجتماعي إلى كل مضمون مقبل على التقاعد واضحة: احرص على استكمال جميع مستنداتك قبل إحالة ملفك، وتأكد من صحة بياناتك، وراجع جهة عملك إذا وجدت أي نقص أو خطأ، لأن اكتمال الملف هو الطريق الأقصر نحو سرعة ربط المعاش.

وبالنسبة المضمون المشترك ، قد يبدو انتظار صدور قرار ربط المعاش أمرًا مرهقًا بعد سنوات طويلة من الخدمة، لكن الدقة في دراسة الملف ليست تأخيرًا بلا مبرر، وإنما هي ضمانة قانونية لحماية حقه.

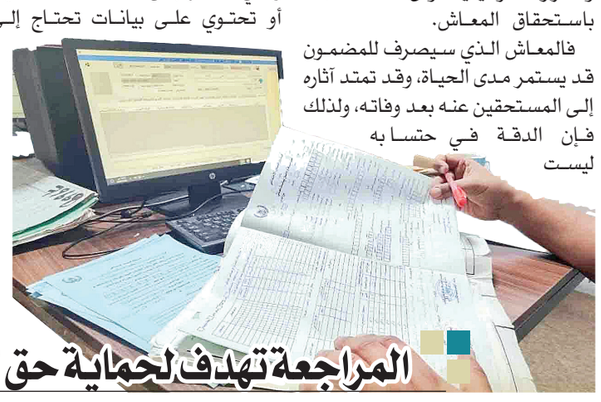

المراجعة تهدف لحماية حق المشترك وضمان حصوله على المعاش الذي يستحقه وفقًا للقانون